والنظام الهاشمي في الاردن على اساس اقامة بعض قواعد للفدائيين ومكاتب سياسية ضمن اطار معين . وقد صرح مصدر اعلامي مسؤول في الثورة الفلسطينية ، ردا على ذلك بما يلي : « نشرت بعض الصحف البيروتية ووكالات الانباء ، نقلا عن صحيفة الوطن الكويتية نبأ يتعلق باقامة قواعد فدائية مسيطر عليها في الاردن ، وكذلك مكاتب للثورة هناك ، واننا نوضح ما يلي : ان هذا النبأ عار عن الصحة تماما ، وان موضوع التواجد الفدائي فوق الارض الاردنية هو مطروح أساسا كبند في جدول أعمال المؤتمر الرباعي الذي كان مقررا ان ينعقد منذ سبعة أشهر ولم ينعقد حتى الان ، على الرغم من طلب م.ت.ف. المتكرر بضرورة عقده » . (وفا ، ٧/٢١).

وقد كتبت مجلة « فلسطين الثورة » ، الجريدة المركزية لـ م.ت.ف. ، (٧/٢٠) عن الموقف تجاه ما تردد من أنباء عن هذه « القواعد المسيطر عليها » ما يلي « ان قاعدة فدائية معزولة عن شعبها ومحرومة من روافد جماهيرها ، ليست أكثر من وجود مؤقت ، محسوب ومسيطر عليه يتقرر مصيره وفق المخطط الامبريالي الجاري تنفيذه ، في ظل اللهاث المجاني وراء حكمة وحنكة الحكام الامبرياليين في الولايات المتحدة الاميركية . [و] ان الضمانات والتعهدات في ظل المناخ الامبريالي السائد ، وفي ظل الممارسات الخاطئة التي لم تبق ولم تذر لا يمكن ان تشكل قيدا مانعا جامعا ، يغل يد النظام الاردني ويمنعه من التصرف بالقضية الفلسطينية على ضوء اتفاقاته ولقاءاته بالعدو الصهيوني واعلان العدو المتكرر ان الاردن هو الذي يمثل الفلسطينيين وهو الذي يقرر مصيرهم ».

وفي اثناء ذلك كان النظام الاردني يمارس مواقفه ممارسة عملية من المقاومة الفلسطينية فقد نشرت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) في ٧/٢٣ أسماء اثنين وعشرين مناضلا فلسطينيا من أصل سبعة وعشرين مناضلا اعتقلتهم السلطات الاردنية خلال الاسبوعين اللذين سبقا نشر النبأ « بينما كانوا في طريقهم الى فلسطين المحتلة لتأدية مهماتهم النضالية » . وعلى الرغم من هذا الدليل الحسي على موقف النظام من المقاومة فقد « انتشرت أخبار من هنا وهناك [كما تقول « فلسطين الثورة » ٦/٢٧] تؤكد على قرب وقوع « مصالحة اخوية » بين الثورة والنظام العميل في الاردن ... وفي الحقيقة فقد نفت الثورة قيام أية اتصالات ، الا ان سيل الاخبار لم ينقطع ، مما يشير الى ان هذه « المصالحة الاخوية » تجد من يدفع ومن يضغط باتجاهها لسبب في نفس يعقوب » ، وقالت المجلة « ان دعوة المصالحة ليست الا محاولة مكشوفة لجر الثورة الى التسوية الامبريالية ، وارغامها على تفويض النظام الاردني لعقد صفقة تصفوية مع العدو الصهيوني وضد الشعب الفلسطيني ».

في هذا المناخ جاءت تصريحات الملك حسين الى بعض الصحافيين الاميركيين (نقلتها وكالات الانباء في ٨ آب) والتي استبعد فيها عودة قواعد الفدائيين الفلسطينيين الى الاردن « مهما يكن نوع الاتفاق العسكري مع سوريا » ، اذ قال « لن أسمح للفدائيين بدخول هذا البلد مرة اخرى . هذا نهائي ». وقد ذكر زيد الرفاعي ، رئيس الوزراء الاردني ، في المناسبة نفسها « ان سوريا تعرف ذلك ومصر تعرف ذلك . وهو أمر غير مطروح للمفاوضة ». ولم يكن هذا الموقف ليخرج عن الخط الذي اتبعه النظام الاردني منذ مجازر ايلول والاحراج حتى الان ، كما ان أي موقف آخر ينبغي الا يكون متوقعا منه . وقد أوضح الاخ ياسر عبد ربه ان تصريحات الملك « تجيء دليلا جديدا وقويا على حقيقة نوايا نظام الملك حسين تجاه قرارات الرباط التي أعلن الملك موافقته عليها شكليا بينما أضمر استمرار عدائه وحقده على الثورة والحقوق الفلسطينية . وتجيء هذه التصريحات الآن في وقت يظن الملك حسين ان علاقاته العربية وبعض التطورات السياسية الاخيرة لدى بعض الانظمة في اتجاه الحل الاميركي يمكن ان تعطيه غطاء مناسبا لتحركاته المشبوهة والمكشوفة العداء للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني » (وفا ، ٨/٩).

ومع وضوح الموقف الاردني لجهة عودة المقاومة الى الساحة الاردنية فقد جاء النفي و « التوضيح » اللذان صدرا بعد أيام قليلة على تصريحات الملك حسين ليؤكدا بصفة جازمة ان استئثار النظام بالساحة الاردنية هو أمر لا يقبل الجدل بالنسبة